



• التحول للدعم النقدي أفضل للتخلص من تسرب السلع ومنظومة الفساد الإداري التي تقطع 66% من الدعم السلعي

• 1,2 مليار جنيه لشهادة أمان للفئات المهمشة وعمال النومة

أكد خبراء الأسواق والتخطيط والاقتصاد أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه مصر مرتبط ببرامج الحماية الاجتماعية التي تنفذها الحكومة للطبقات غير القادرة والمهمشين، لذا فإنها حرصت على تنويع هذه المساعدات التي شملت المساعدات النقدية والعينية لهذه الطبقات، إضافة إلى الدعم التمويني ودعم المرحلة الأخيرة من تحرير سعر الطاقة ويصل جملتها إلى 178 مليار جنيه، بل إن الحكومة تفكر بجدية لتحويل الدعم التمويني والعيني والنقدي إلى دعم نقدي موحد يصرف للفئات المستحقة.

تأتي شهادة (أمان) التي أصدرتها البنوك العامة الأربعة الأهلى المصرى ومصر والفاخرة والبنك الزراعى المصرى على قائمة برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الحكومة للفئات المهمشة حيث يكتتب فيها العمالة المؤقتة وعمال التراحيل والمرأة المعيلة والأرامل لتضمن وثيقة تأمين تصرف للورثة المستحقين بعد وفاة المكتتب، ويتراوح قيمتها ما بين 10 آلاف جنيه للفئة الاولى فئة الـ 500 جنيه و50 ألف جنيه للأخيرة فئة 2500 جنيه حال وفاة صاحبها وفاة طبيعية، اما اذا كانت الوفاة ناجمة عن حادث فإن الورثة الشرعيين يستحقون 50 ألف جنيه للفئة الأولى فئة الـ 500 جنيه و250 ألف جنيه لفئة الـ 2500 جنيه وقد بلغ إجمالى الشهادات التى اكتب فيها هؤلاء العملاء مايقرب من المليون عميل بقيمة إجمالية 1,2 مليار جنيه، وجاء بنك مصر فى المرتبة الأولى للاكتتاب بعدد 558 ألف عميل - كما يقول عاكف المغربى نائب رئيس البنك - بقيمة إجمالية 617 مليون جنيه وينتمى معظم هؤلاء العملاء الى العمالة المؤقتة والعمال الموسميين، وحدثت بين العملاء حالة وفاة واحدة استفاد ورثته من قيمة الشهادة. ويضيف السيد القصير رئيس البنك الزراعى المصرى أن اجمالى الشهادات التى تم الاكتتاب فيها بلغت 158 ألف شهادة قيمتها 175 مليون جنيه، مشيراً الى أن عدد حالات الوفاة التى استحققت قيمة التعويض للورثة الشرعيين بلغت 25 حالة وفاة وتم تحويل مستندات صرف التعويضات الى شركة التأمين لصرف قيمة الوثيقة. وجاء البنك الاهلى فى المرتبة الثالثة من حيث أعداد المكتتبين كما يقول يحيى أبو الفتوح النائب الأول لرئيس البنك - حيث بلغوا 105 آلاف عميل بقيمة 125 مليون جنيه ومعظمهم من العمالة المؤقتة فى شركات البترول والخدمات البترولية والمقاولات والمصانع بالمدن الجديدة. وسجل بنك القاهرة المركز الرابع كما يقول طارق فايد رئيس البنك - بواقع 30 ألف شهادة بقيمة 35 مليون جنيه، إضافة إلى 20 ألف شهادة تحت الإصدار بقيمة 20 مليون جنيه ومعظم هذه الشهادات اكتب فيها عمالة مؤقتة تنتمى الى مدن وقرى الصعيد.

تأتى برامج الدعم العيني والنقدى لغير القادرين بعد التحرير التدريجى لرفع الدعم عن الطاقة والسلع التموينية فى المرتبة التالية بعد الدعم النقدى الذى يقدم للمهمشين حيث رصدت الموازنة الجديدة 2018/ 2019 مبلغ 90 مليار جنيه لدعم الطاقة و86 ملياراً لدعم الخبز والسلع التموينية، بعد أن وصلت جملة الدعم فى موازنة 2017 / 2018 إلى 332 مليار جنيه، لكن رغم تقلص مبالغ الدعم فإن خبراء الأسواق والاقتصاد اتجهوا الى تأييد منظومة الدعم النقدى للقضاء على تسريبات السلع والفساد الإدارى عند تنفيذ منظومة الدعم العيني.

الفئات المستحقة

ويؤكد د. عبد الحميد القصاص عميد معهد التخطيط القومى السابق أن تحديد الفئات المستحقة للدعم النقدى أو العيني تأتى على قائمة المشكلات التى يواجهها الخبراء لأن الكثيرين اعتادوا على عدم الإدلاء بالبيانات الصحيحة ، فى إطار الحذر من الإدلاء بالبيانات للجهات الحكومية، مطالباً بأن يكون تحديد الدخول المعيشية، وفقاً لدراسات واقعية على أن يتم تغيير قيمة هذا الدعم كل عامين بحد أدنى حتى يكون الدعم النقدى مساهماً للزيادات السعرية للسلع.

دراسة ميدانية

ويضيف د. محمود عبد الحى عميد معهد التخطيط القومى الأسبق أن موضوع الدعم النقدى سبق مناقشته عام 1996 فى تقرير التنمية البشرية، وكان من أن أهم التوصيات وضع حد أدنى للأجور يجب مراجعته كل عامين وتحتسب التكلفة الاستهلاكية للغذاء أيضاً وفق أنماط الاستهلاك السائدة بين الأسر المستحقة للدعم. وكشف عن أن المعهد أجرى دراسة على التكلفة الإدارية لمنظومة الدعم العيني فتبين أن 66% من قيمة الدعم تذهب إلى المصروفات الإدارية ناهيك عن المخالفات فى التوزيع وانخفاض الجودة.

بطاقة نقدية

ويرى د. محمد أبو شادى وزير التموين الأسبق ان اتجاه معظم دول العالم نحو الدعم النقدى هو الأكثر تطبيقاً لأنه يقضى على الفساد الإدارى لكن لابد من إجراء دراسات دقيقة على حجم هذا الدعم المستحق حتى لا يحدث تضخم نقدي أو إنفاق هذه الأموال فى أوجه إنفاق غير مرغوبة معيشياً مثل التدخين أو المخدرات، لذا فإنه من الإصحاح ان يتم إصدار بطاقة نقدية بقيمة محددة وفقاً لكل أسرة ودخلها المعيشى على أن توجه هذه الاموال لشراء السلع فقط من اى محل او سوبر ماركت، على ان يكون الدعم متدرجاً وفقاً للدخل الكلى لكل أسرة.

السيطرة على الاسواق أولاً

أما د. جودة عبدالخالق وزير التموين الاسبق فيؤكد أن الدعم النقدى على الورق هو المناسب، ولكن عند خروجه الى حيز التطبيق فإن مساوئه ستكون عديدة ما لم تتم السيطرة على الاسواق وإلزام التجار بهامش ربح مناسب فى سعر السلعة المباعة. ويطالب بالقضاء على تسريب الدقيق والقمح من المخازن والمطاحن أولاً وكذا عمليات ضرب الكروت المزورة لصرف الخبز المدعم أو الفروق النقدية بدلاً منه، مؤكداً التمهّل فى تحويل منظومة الدعم العيني الى النقدى، حيث يتطلب ذلك تحديد الفئات المستحقة من خلال تحديد حد الفقر الذى يحدده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

حساب نقدي

د. فخرى الفقى أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أكد ان تطبيق منظومة الدعم النقدية يقلل نسبة الهدر والفساد فى الجهاز الإدارى للدعم العيني على رأسها الخبز وتصل إلى 60% مطالباً بفتح حساب نقدي بالقيمة المستحقة ويمكن حصر الفئات المستحقة من خلال منظومة البطاقات التموينية بعد تنقيتها.

أما د. بمن الحمافى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس فترى أن التمكين الاقتصادى للفئات المهمشة أفضل من الدعم النقدى، ولدينا تجربة ناجحة فى بنى سويف حيث يتم تدريب الفتيات المتسربات من التعليم والأرامل والمرأة المعيلة وبعض الإعاقات الجسدية وخريجى المدارس الفنية على أنواع من الحرف المهنية ومساعدة هؤلاء للحصول على قروض بفوائد ميسرة ضمن مبادرة البنك المركزى بتسهيلات فى الفوائد والضمانات ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم وهذا أفضل من تقديم منح نقدية مستديمة لأن التمكين الاقتصادى يخلق منظومة عمل دائمة لهؤلاء. وبالنسبة لتمويل المشروعات متناهية الصغر يؤكد حسن إبراهيم المدير العام للاتحاد العام للمشروعات متناهية الصغر أن حجم هذه المشروعات شاملة أصحاب المشروعات الذين تمولهم البنوك من محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى حددها البنك المركزى بـ 20% من محفظة كل بنك حتى 2020 بلغت 13 مليار جنيه استفاد منها 2،5 مليون عميل من مختلف الفئات المهمشة وغير الفادرين، أما جمال خليفة رئيس وحدة التمويل المتناهى الصغر بهيئة الرقابة المالية فيشير إلى أن نصيب الشركات الخاصة المرخص لها بإقراض أصحاب هذه المشروعات وعددها 5 شركات إضافة إلى 90 جمعية ومؤسسة أهلية من جملة الـ 13 مليار جنيه بلغت 8،5 مليار جنيه واستفاد منها 2،4 مستفيد.